

واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي و اجتماعي

The reality of employing the government subsidy policy in Algeria to increase economic and social performance

فتحي حسن دندن* د. زين الدين قдал

جامعة مستغانم الجزائر

تاريخ الاستلام: 21/11/2021؛ تاريخ القبول 06/07/2022 تاريخ النشر 2022/07/15

ملخص: تهدف الورقة البحثية إلى دراسة دور الذي تلعبه سياسة الدعم في الرفع من الأداء الاقتصادي و الاجتماعي، وخلصت الدراسة على أنها سياسة فعالة في بعض القطاعات على غرار التعليم، لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية فيما يخص سياسة دعم الأسعار بسبب انحيازها للأغنياء بدل الفقراء. فيما يخص التحويلات الاجتماعية لم تستطع الرفع من أداء الاقتصادي فيما يخص التضخم و قدرة الشرائية و لكن لاحظنا تحسن في مساهمة الاستثمارات في ناتج المحلي الإجمالي .

الكلمات المفتاح: الدعم الحكومي، دعم الأسعار، التحويلات الاجتماعية، الميزانية العامة، المتغيرات الاقتصادية الكلية.

Abstract: The research paper aims to examine the role played by support policy in raising economic and social performance, and concluded that it is an effective policy in some sectors such as education, but does not achieve social justice in relation to the policy of supporting prices because of its bias towards the rich rather than the poor. With regard to social transfers, it has not been able to increase the economic performance in terms of inflation and purchasing power, but we have noticed an improvement in the contribution of investments in GDP.

Keywords: government subsidy, pricing subsidies, social transfers, public budget, macroeconomic variables.

Résumé : Le document de recherche vise à examiner le rôle joué par la politique de soutien dans l'amélioration des performances économiques et sociales, et a conclu qu'il s'agit d'une politique efficace dans certains secteurs tels que l'éducation, mais n'atteint pas la justice sociale dans la politique de soutien des prix en raison de son parti pris envers les riches au lieu des pauvres. En ce qui concerne les transferts sociaux, il n'a pas été en mesure d'accroître la performance économique en termes d'inflation et de pouvoir d'achat, mais nous avons constaté une amélioration de la contribution des investissements dans le PIB.

Mots-clés : subvention du gouvernement, subvention des prix, transferts sociaux, budget public, variables macroéconomiques.

*فتحي حسن دندن

1- تمهيد :

تسعى الدولة الجزائرية على غرار دول أخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتصاحبها التنمية الاجتماعية عن طريق الرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي. في ظل انتعاش متزايد لسعر البترول منذ بداية القرن الحالي وقفزة السعر من 28.6 دولار للبرميل إلى 112.9 دولار للبرميل في سنة 2011، تزايدت إيرادات الدولة وأنعشت الخزينة العمومية، حيث بلغت قيمة رصيد صندوق ضبط الموارد حوالي 5563 مليار دينار. مما شجع الدولة في إتباع سياسة مالية توسعية هدفها الرفع من القدرات الاقتصادية، وتحسن المستوى الاجتماعي للأفراد، وكان من أبرز الأدوات المستعملة في هذه السياسة هي سياسة الدعم الحكومي.

عرفت قيمة التحويلات الاجتماعية التي تعتبر من أهم مكونات سياسة الدعم الحكومي، تطورا ملحوظا، حيث بلغت مخصصاتها ما قيمة 262.42 مليار دينار جزائري في سنة 2000 أي بنسبة 21.87% من ميزانية الدولة، وارتفعت حتى وصلت قيمة 2 065.07 مليار دينار بنسبة 34.8% من ميزانية الدولة في سنة 2011 وهي أعلى قيمة عرفتها الجزائر، وبدأت بالتراجع الطفيف حتى وصلت إلى قيمة 1624.92 مليار دينار في سنة 2017 أي بنسبة 20.40% من ميزانية الدولة.

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذه الدراسة هي:

أي دور تلعبه سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية في الرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي ؟

للإجابة على الإشكالية نقتراح الفرضيات التالية

- سياسة الدعم الحكومي استطاعت كبح حدة التضخم و الرفع من القدرة الشرائية. وتحقق العدالة الاجتماعية من خلال سياسة دعم الأسعار

- سياسة الدعم الحكومي تساهم في التنمية الاجتماعية عبر دعم التعليم والبطالة السكن والصحة.

الدراسات السابقة

- بوزيدي سعيدة ، اثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا العدد 2020/22 ص193-206 : سلطة هذه الدراسة على إبراز تأثير سياسة الدعم الحكومي على الإنفاق الحكومي، و باستخدام دراسة تحليلية استخلصت أن سياسة الدم غير فعالة لأنها غير عادلة و تنامي حجم الاقتصاد الموازي، شوهدت منطق السوق و تعيقه و تدني كفاءة الأسواق.

• ابوبكر حنصال ، العجال عدالة ، سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر : هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي -دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية، مجلة التنظيم و العمل، العدد 02/2019 : هدفت هذه الدراسة على إبراز العدالة الاجتماعية في سياسة دعم الطاقة باستعانة من عينة من الأسرة الجزائرية (500 أسرة) و خلصت أنها سياسة مجحفة في حق الفقراء و الدخل الضعيف لكون معظم منافعها تذهب إلى الفئات أكثر دخلا .

1- الإطار النظري لسياسة الدعم:

1.1- مفهوم الدعم الحكومي:

يعرف الدعم على انه "مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة يتحقق عن طريقها منفعة لمن يتحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل التحويل الفعلي أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض أو شكل تنازل عن جزء من إيرادات الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد ودعم الأسعار والدخول" (الطائي، 2014، صفحة 65). من هذا المفهوم، يمكن استنتاج أن الدعم الحكومي على عاتق الدولة وتكون لها منفعة للأفراد، ويوجد عدة أشكال لتقديم هذه المنفعة، إما التنازل أو صرف جزء من مداخيل الدولة لصالح الأفراد المراد استفادتهم من المنفعة .

كما عرفه CARL SHOUP على انه: "سياسة تنتهج من طرف الدولة لتوفير امتياز مالي للأفراد و قطاع الخاص، حيث تمكنهم من شراء أو بيع السلع و الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، وكذا الحصول على الائتمان لتيسير بتخفيض أو زيادة في عملية بيع أو شراء" (حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 112).

2.1- أشكال الدعم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي:

للدعم عدة أشكال: (الطائي، 2014، صفحة 66)

- طرح سعر الصرف التفضيلي للواردات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية، وتأخذ هذه الواردات شكل المعدات، الآلات، ومدخلات الإنتاج، أو خدمات ذات صلة بالمشروع كالصيانة وإعادة تأهيلها.
- منح مباشرة نقدية سواء للمنتجين، والمستهلكين. التخفيض من التزامات الأفراد لدى الحكومة من خلال التحفيزات الضريبية.
- تحفيزات استثمارية من خلال الإقراض بسعر الفائدة أقل من سعر الفائدة الرسمي.

3.1- أهداف الدعم:

للدعم عدة أهداف منها ذات بعد اقتصادي وبعد اجتماعي.

1.3.1-الأهداف الاقتصادية:

هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية للدعم الحكومي أهمها: (الخطيب، 2008، الصفحات 6-

(7

-مساندة القطاعات الإنتاجية، من خلال توفير البنية التحتية والخدمات.

-زيادة الطلب الفعال الذي ينتج عنه ارتفاع في الدخل والاستثمار، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

-تنوع في مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية من خلال دعم مختلف قطاعات الإنتاج الغير النفطية، وبالتالي تطوير وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني.

-تقليل تكاليف السلع المحلية، وجعلها منافسة للأسواق العالمية. وبالتالي تشجيع الصادرات الخارجية، تحفيز الطلب المحلي على المنتجات الوطنية وتقليل الواردات. تشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- تصحيح الفشل في نظام السوق كطلب على خدمات النقل الجماعي، الصحة والتعليم. حماية المنتجات الناشئة وضمان تأمين فرص العمل في مؤسساتها. و التوظيف الفعال في فائض إيرادات الدولة، نتيجة ارتفاع العائدات النفطية.

2.3.1-أهداف اجتماعية:

للدعم أهداف اجتماعية تتمثل في: (الخطيب، 2008، صفحة 7)

- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع.

- التخفيض في معدل البطالة نتيجة ارتفاع عدد المؤسسات المنتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية، توفير فرص العمل وتوفير السكن اللائق للفئات الهشة وأصحاب الدخل المحدود.

-التأكيد على الدور الاجتماعي للدولة في تحسين المستوى المعيشي وحياة كريمة للمواطنين. و توفير مصدر الدخل لفئات المتقاعدين، المحتاجين، وكبار السن. و مساعدة الدولة للأسرة في مواجهة المشكلات المادية يؤدي إلى تكوين وبناء الأسرة.

4.1- الآثار الاقتصادية للدعم:

لسياسة الدعم الحكومي آثار على النشاط الاقتصادي ومن أهمها: (قابل، 2018، الصفحات 66-

(68-67)

-أثر الدعم على الكفاءة: تأثير الدعم على الكفاءة يتوقف على المرونة السعرية لعرض وطلب السلعة المدعومة، واستمرارية بعض المنتجين رغم عدم كفاءتهم في السوق، وعدم قدرتهم على الإنتاج، وينتج عنه عدم الكفاءة في التبذير، والإسراف غير العقلاني للسلع المدعومة.

-زيادة الطلب الكلي والاستهلاك: تأثير الدعم على المستهلك والطلب الكلي يتوقف على المرونة السعرية لطلب السلعة بحيث تتوقف كمية الاستهلاك على حجم المرونة السعرية للسلعة المدعومة.

-أثر الدعم على توزيع الدخل: إن سياسة الدعم من أدوات السياسة المالية المهمة التي تستخدم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من الفئات الغنية إلى الفئات الفقيرة من أجل تقليص الفروقات في طبقات المجتمع مثل فرض ضرائب على أصحاب الدخل المرتفع وإعادة توزيعها على شكل إعانات أو منح، أو التنازل عن الإيرادات الضريبية على أصحاب الدخل الضعيف.

-أثر الدعم على الإنتاج: إن دعم القطاعات المهمة في المجتمع كالصحة والسكن يؤدي إلى رفع المستوى الفني للعامل وتحسين مستوى المعيشة له، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الناتج القومي، هناك دول تقدم الدعم لبعض الاستثمارات لتوجيه القطاع كدعم الصادرات التي يؤدي إلى تخفيض كلفتها لزيادة حجمها.

-أثر الدعم عن المنافسة: الدعم يعزز المنافسة في السوق عن طريق تصحيح فشل السوق وتحسين المستوى الاجتماعي للأفراد لزيادة الطلب وإنتاج الشركة المدعومة أو تغيير طريقة إنتاجها وهذا بواسطة دعم مباشر كالمنح، القروض الميسرة، الضمانات الحكومية والإعفاءات الضريبية.

-أثر الدعم على الموازنة: ارتفاع الدعم الحكومي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات وهذا ينتج عنه زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة خاصة إذا كانت تعاني نقص في الإيرادات مما يضطر إلى البحث عن مصادر أخرى لسد العجز من خلال إصدار النقود.

-الحد من الآثار التضخمية والرفع من القدرة الشرائية.

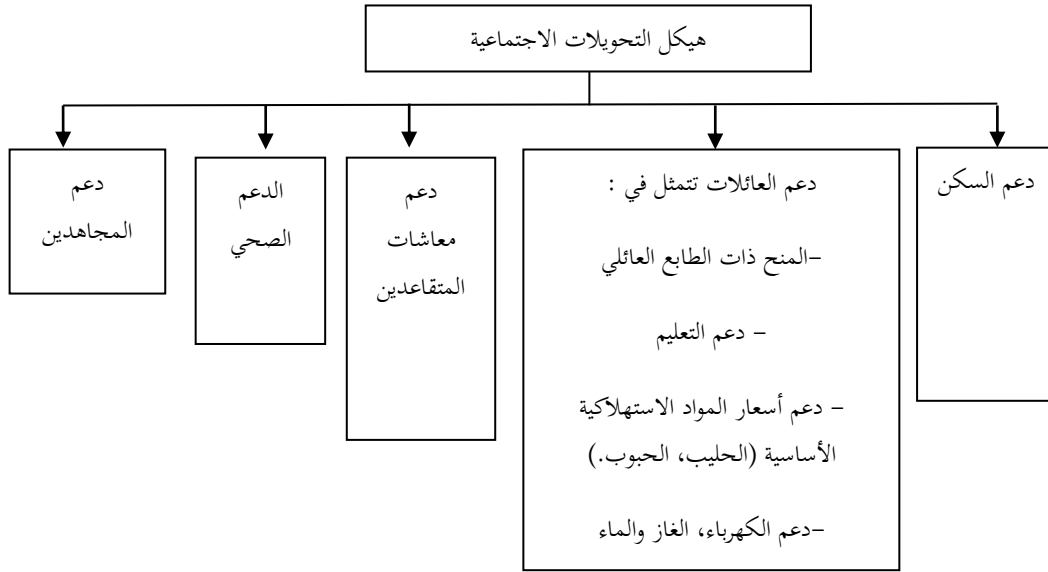
2- واقع الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية بالجزائر:

1.2- أشكال الدعم في الاقتصاد الجزائري:

هناك شكلين للدعم في الاقتصاد الجزائري وهما:

1.1.2-الدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية): هي النفقات يتم تخصيصها بصورة صريحة في الميزانية العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من تكلفتها الإنتاجية وتقديم إعانات الإسكان، التعليم والصحة وتكون على شكل نفقات عامة. (حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 114)

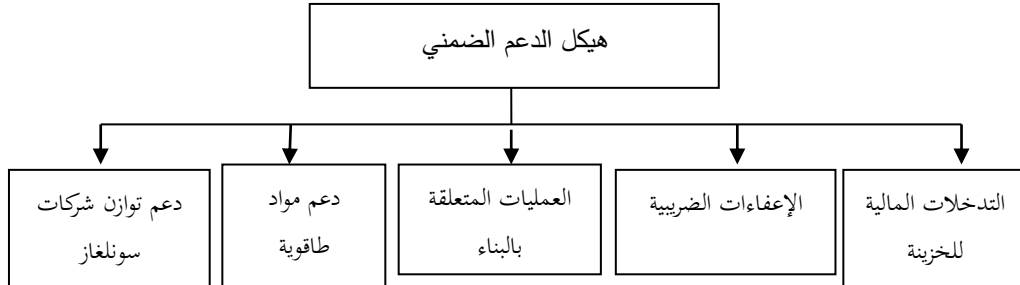
الشكل رقم 1: مكونات التحويلات الاجتماعية (الدعم الصريح) في النفقات العامة:



المصدر: وزارة المالية، تقرير مشروع قانون مالية 2018 وتقديرية 2019-2020 ص 48

2.1.2-الدعم الضمني: يتمثل في تنازل الدولة على جزء من إيراداتها العامة المستحقة، مثل التنازل عن بعض المستحقات كالتحفيزات ضريبية، ولا تظهر في الميزانية العامة. (حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 114)

الشكل رقم 2: مكونات الدعم الضمني



المصدر: وزارة المالية، تقرير مشروع قانون مالية لسنة 2016 ص 17

3-تقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر:

1.3- المقاربة الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي:

في هذا الفرع سيتم تقييم سياسة الدعم الحكومي على أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاجتماعية، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل، باعتبار أن هذه السياسة تستهدف الفئة الهشة

1.1.3-دعم قطاع التعليم:

باعتبار أن قطاع التعليم من أهم مظاهر التنمية الاجتماعية ولقياس مستوى التعليم قمنا جمع معطيات المتعلقة بنسبة الأشخاص الملتحقين بالدراسة وعدد الأشخاص أصحاب التكوين عالي المستوى وكانت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: " دور الدعم في التعليم "

دعم التعليم (مليار دج)	نسبة الأشخاص الملتحقين بالدراسة	عدد الأشخاص الذين لديهم شهادات تعليم عالي	"السنوات
13,773	%88,51	52804	2000
22,04	%90,65	65192	2001
27,57	%91,88	72737	2002
30,417	%93,03	77972	2003
33,88	%93,46	91828	2004
39,86	%93,65	107515	2005
50,19	%93,70	112932	2006
55,95	%94,84	121905	2007
75,05	%95,39	146889	2008
78,359	*%92,05	150014	2009

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على:

1-ONS : rétrospective statistique 1962-2011 chapitres éducation page 120-127 :

2- حسام غرداين، حفوطة الأمير عبد القادر، كفاءة وعدالة نظام الدعم الحكومي الجزائري، مداخلة ضمن مؤتمر وطني حول مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2018.ص7

ما نقرأه من الجدول أن نسبة الأشخاص الذين يزاولون الدراسة في تزايد مستمر من سنة دراسية إلى أخرى حتى بلغت 95,39% وكذلك ارتفع عدد الأشخاص الذين لديهم شهادات تعليم عالي إلى ما يقارب ضعفين في سنة 2009 مقارنة بسنة 2000 وهذا راجع إلى اهتمام القطاع من طرف الدولة، حيث ارتفعت مخصصات الدعم ما بين سنة 2005 و2006 وإلى أكثر من 25%، وكذلك بين 2007 و2008 إلى أكثر من 34%، وهذا راجع إلى مجانية التعليم وشموليته على كامل أطياف المجتمع، و بالتالي تحسن مستوى العلمي للأفراد يولد مجتمع واعى للمسؤولية الاجتماعية، وتنخفض فيه الجرائم و الانحلال الخلقي، لهذا وبفضل سياسة الدعم انخفضت نسبة العزوف عن الدراسة إلى أقل من 8% وقد ساهم الدعم في تنمية الاجتماعية.

2.1.3- الدعم الصحي:

لقياس تطور تغطية الصحية قمنا بجمع معلومات حول قدرة استيعاب الأطقم الطبية لعدد الأشخاص حيث كلما كان عدد الأشخاص قليل كان تكفل أحسن وكانت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: " دور الدعم في التغطية الصحية "

السنوات	طبيب واحد لكل (عدد الأشخاص)	صيدلي واحد لكل (عدد الأشخاص)	طبيب أسنان واحد لكل (عدد الأشخاص)	عدد الأسرة	الدعم الصحي (مليار دج)
2000	941	6 318	3 711	54 618	33,296
2001	918	6 206	3 673	54 869	42,167
2002	887	6 033	3 639	55 233	49,989
2003	876	5 582	3 681	57 086	60,020
2004	858	5 321	3 660	58 906	63,400
2005	/	/	/	/	60,440
2006	849	4 607	3 457	57 597	67,410

79,620	/	/	/	/	2007
151,730	60 532	3 248	4 314	721	2008
176,948	61 690	3 167	4 148	677	2009
199,275	61 779	3093	3962	شخص 640	2010

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على

1-ONS : rétrospective statistique 1962-2011 chapitre la sante page 111-112-113-115-116,

2-حسام غرداين، حفوطة الأمير عبد القادر، كفاءة وعدالة نظام الدعم الحكومي الجزائري، مداخلة ضمن مؤتمر وطني حول مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2018.ص7

ما نلاحظه من الجدول أن دعم هذا القطاع في تصاعد مستمر من سنة لأخرى، حيث أن نسبة ارتفاع المخصصات سنة 2008 هي 90 % وهذا في سنة واحدة، وعلى العموم ارتفعت المخصصات ما يقارب خمسة أضعاف في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 وهذا بفضل ارتفاع مداخيل الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وتزايد هذه المخصصات صاحبها تطور مستمر من حيث التغطية وفعالية الصحية في التكفل الأفضل لصحة المواطن، حيث كانت في سنة 2000 يكفل كل طبيب لـ 941 شخص وكل صيدلي لـ 6318 شخص وكل طبيب أسنان لـ 3711 شخص وبلغ عدد الأسرة 54618 سرير وفي سنة 2010 انخفض الضغط من حيث عدد الأسرة حيث ازدادت بنسبة 13% وبلغ عددها 61779 سرير، فبلغت التغطية الصحية لـ 640 شخص لكل طبيب أي بنسبة 31%، و3962 شخص لكل صيدلي بنسبة 37%، و3093 شخص لكل طبيب أسنان بنسبة 16%، رغم ارتفاع الدعم بنسبة 500% إلا أنه لم تتعدى نسبة الارتفاع في التكفل الصحي 13% بالنسبة للأسرة، ولم تكن في مستوى تزايد مخصصات دعم القطاع وهذا ما يفسر التباين المفرط في صرف الدعم.

3.1.3-تقييم العدالة الاجتماعية على سياسة دعم الأسعار:

قام الديوان الوطني للإحصاء بإعداد مجموعة من تقارير إحصائية لسنة 2011 تتناول سلوك الأسرة اتجاه النفقات الاستهلاكية وكان من بين هذه النفقات بعض المواد الأساسية المدعمة حيث قسمت هذه الدراسة الأسرة إلى 5 مجموعات أو طبقات من الأكثر فقرا إلى الأكثر غنى، من الخمسية الأولى إلى الخمسية الخامسة، والهدف من هذه الدراسة أكثر ففة مستفيدة من سياسة الدعم باعتباره يعتمد على مبدأ الشمولية وغير نقدي مباشر وكانت نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: الإنفاق الاستهلاكي على المواد الأساسية المدعمة لسنة 2011 " الوحدة: مليون دج

المجموع	فئة الخامسة الخامسة	فئة الرابعة الخامسة	فئة الثالثة الخامسة	فئة الثانية الخامسة	فئة الأولى الخامسة	فئات الدخل	المواد الغذائية المدعمة
327442	84039	73599	65857	58320	45627	القيمة	الحبوب
%100	%25,7	%22,4	%20,1	%17,8	%14	النسبة المئوية	
158035	45481	36671	31264	26502	18117	القيمة	الحليب ومشتقاته
%100	%28,8	%23,2	%19,8	%16,8	%11,5	النسبة المئوية	
74931	21980	17461	14433	11982	9075	القيمة	السكر
%100	%29,3	%23,3	%19,3	%16	%12,1	النسبة المئوية	
133438	38406	30930	26735	21794	15573	القيمة	الزيت الغذائي
%100	%28,8	%23,3	%20	%16,3	%11,7	النسبة المئوية	
51530	24711	11653	8253	4417	2496	القيمة	الوقود
%100	%48	%22,6	%16	%8,6	%4,8	النسبة المئوية	
58121	21460	13589	11205	7241	4626	القيمة	الكهرباء وغاز المدينة
%100	%36,9	%23,4	%19,3	%12,5	%7,9	النسبة المئوية	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

ONS: Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011 :

نلاحظ من الجدول أن الفئة الأكثر فقرا (الفئة الخامسة الأولى) أقل استفادة من الدعم في كل المواد الأساسية المدعمة خاصة (في الوقود كانت نسبة الاستفادة من الدعم 4.8%، كهرباء وغاز المدينة 7.9%، الحبوب 14%، الحليب ومشتقاته 11.5%، السكر والزيت الغذائي 12% و 11% على التوالي) مقارنة بالفئة الأكثر غنى (الفئة الخامسة الخامسة) كانت استفادتها من الدعم أكبر (الوقود 48%، كهرباء وغاز المدينة 36%، الحبوب 25%، الحليب ومشتقاته 28%، السكر والزيت الغذائي 29% و 28% على التوالي) وهذا بسبب شمولية سياسة دعم الأسعار و قدرة الفئة الغنية على إلى قدرتها على شراء كميات أكبر

من السلع، وبالتالي سياسة دعم الأسعار كانت أكثر انحيازاً للأغنياء على حساب الفقراء ولا تحقق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل.

2.3- تقييم المقاربة الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي :

1.2.3- تقييم مساهمة التحويلات الاجتماعية في بعض المؤشرات الاقتصادية:

نناقش ونحلل في هذا القسم مقارنة الاقتصادية للتحويلات الاجتماعية على متغيرات الاقتصادية الكلية وكان المعلومات المجتمعة في الجدول التالي :

الجدول رقم 5: تطور التحويلات الاجتماعية في اقتصاد الجزائر 2000-2019 (الوحدة مليون دج)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1 820 767	1 763 817	1 624 923	1 841 570	1 830 314	1 609 123	1 574 361	1 868 500	2 065 074	1 239 260	1 207 855	1 164 040	708 570	596 370	460 470	428 017	416 310	367 679	315 004	262 422
8,79	8,68	8,74	10,51	10,95	9,35	9,45	11,52	14,15	10,33	12,11	10,54	7,57	7,01	6,08	6,96	7,92	8,12	7,45	6,36
21,3	20,4	22,8	23,1	20,9	21	22,9	24,1	34,8	26,6	28,8	27,79	22,18	23,45	21,87	23,01	24,05	23,86	21,4	21,87
-1 138 977	-1 342 601	-1 234 745	-2 285 913	-3 103 789	-3 068 021	-2 128 816	-3 254 143	-2 363 759	-1 392 296	-970 972	-1 288 603	-1 159 519	-611 089	-338 045	-285 372	-164 624	26 038	68 709	-53 198
151,361	148,463	142,384	134,844	126,736	120,949	117,521	113,817	104,524	100	96,236	91,014	86,797	83,717	81,826	80,710	77,634	74,456	73,414	70,438
1,95	4,26	5,59	6,39	4,44	2,91	3,25	8,89	4,52	3,91	5,73	4,85	3,67	2,31	1,38	3,96	4,26	1,41	4,22	0,33
/	47,10	48,04	50,77	50,78	45,61	43,40	39,16	38,05	41,43	46,87	37,34	34,46	30,17	31,65	33,26	30,34	30,65	26,84	23,56
11,70	11,88	11,99	10,20	11,20	10,20	9,81	10,97	9,96	9,96	10,15	11,32	13,78	12,27	15,27	17,64	23,71	25,89	27,29	29,77

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على: - قاعدة البيانات مديرية العامة للتنبؤ و السياسة -ديوان الوطني للإحصاء - البنك الدولي

-حسام غرداين، حفوطة الأمير عبد القادر، كفاءة وعدالة نظام الدعم الحكومي الجزائري، مداخلة ضمن مؤتمر وطني حول مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2018، ص7.

-بالنسبة للعبء المالي على الميزانية: نلاحظ من الجدول أن مخصصات التحويلات الاجتماعية لها عبء كبير على ميزانية الدولة. حيث كانت تتراوح النسبة بين 21% و 28% في الفترة (2000-2010)، وارتفع العبء المالي إلى ذروتها سنة 2011 حيث كانت بنسبة 34,8% أي أكثر من ثلث ميزانية، رغم أن عجز الميزانية وصل في تلك السنة إلى 2363 مليار دينار أكثر ب 300 مليار دينار من قيمة التحويلات التي بلغت 2065 مليار دينار، هذا نتيجة لما شهدته البلاد في بداية سنة 2011 من احتجاجات الجبهة الاجتماعية على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، كذلك كانت البلاد في ارتياحيه مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث وصلت أرقام قياسية بقيمة 112.9 دولار للبرميل (**Direction général de prévision et politique**) ما نتج عنه من تزايد مداخيل الجباية البترولية في حساب صندوق ضبط الموارد، حيث ارتفع في تلك السنة رصيد الصندوق إلى 4842 مليار دينار وفي 2012 وصل إلى قيمة قياسية وصلت إلى 5663 مليار دينار (**Direction général de prévision et politique**)، هذا ما شجع الدولة لمواصلة سياستها في محافظة على مخصصات الدعم رغم انه تناقص في سنة 2013، إلا انه ارتفع مجددا في سنة 2014 ما أدى إلا ارتفاع عجز الميزانية إلى أكثر من 3000 مليار دينار في فترة (2014-2015) هذه السياسة التوسعية أدى إلى تآكل صندوق ضبط الموارد ليصبح في سنة 2017 إلى 784 مليار دينار وتآكل الكامل في سنة 2018 (**Direction général de prévision et politique**) مما أدى للدولة إلى انتهاج سياسة طبع النقود في إطار التمويل الغير التقليدي حيث بلغت النقود المطبوعة 2185 مليار دج سنة 2017 و 1555 مليار دج منذ بداية سنة 2018 حتى 2018/11/15 (راوية، 2018)، ومن كل هذا نستخلص أن الدعم الحكومي كان له عبء كبير على ميزانية الدولة خاصة في فترات تراجع إيرادات المحروقات وهذا ما أدى إلى إتباع سياسة طبع النقود في سنة 2017 حتى 2019 .

- الحد من آثار التضخمية ورفع من القدرة الشرائية: ما نقره من الجدول هو أن مؤشر الأسعار الاستهلاكية في ارتفاع مستمر رغم تزايد مخصصات الدعم، حيث أن هذا الأخير لم يستطع الحد من آثار التضخمية فمؤشر الأسعار الاستهلاكية ارتفع تقريبا إلى ضعف في سنة 2016 بنسبة 134.844 مقارنة ما كان عليه في سنة 2000 بنسبة 70.438% وهذا يؤكد على انخفاض قدرة الشرائية بأكثر من ضعف في ظرف 16 سنة خاصة في سنة 2012 رغم قيمة الكبيرة المخصصة للتحويلات الاجتماعية وبالغة 1868 مليار دينار إلا أن معدل التضخم بلغ ذروته بنسبة 8,89%، وبالتالي لم تستطع سياسة الدعم الحكومي المتمثل

في تحويلات الاجتماعية من كبح آثار التضخمية ورفع من القدرات الشرائية أما في الفترة 2017-2019 انتهجت الدولة سياسة طبع النقود لسد عجز الميزانية ولهذا لا يمكن أن نتطرق إليها بسبب دخول عامل أساسي ومؤثر مباشر في ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم.

-بالنسبة من رفع من مستوى الطلب الكلي وزيادة الاستثمارات: من معاينتنا للجدول نجد انه زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية نتج عنه زيادة من معدل الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري، حيث كان معدل التراكم الاقتصادي في سنة 2000 بـ 23,56% واخذ في ارتفاع تدريجي حتى سنة 2016 حيث بلغ ذروتها بمقدار 50.77% من مساهمة الاستثمارات في ناتج المحلي الإجمالي، وتراجع بنسبة طفيفة من سنة 2017 و 2018 إذن يمكن أن نقول إن سياسة الدعم الحكومي كان له دور فعال في زيادة الطلب الكلي وارتفاع مساهمة الاستثمارات في اقتصاد الوطني.

-بالنسبة لمعدل البطالة: هناك تراجع مهم خاصة في فترة (2000-2011) حيث تراجع من 29,77% إلى 9,96%، و التي كانت أدنى نسبة تزامنت مع تخصيص أكبر غلاف مالي للتحويلات الاجتماعية حيث بلغت 2065 مليار دينار، وبعدها بدا بارتفاع وتراجع طفيف حتى بلغة النسبة 11,88% في سنة 2018 وهذا نظرا لتذبذب في مخصصات التحويلات الاجتماعية ومن هذا نلاحظ أن سياسة الدعم الحكومي المتمثل في تحويلات الاجتماعية قد ساهمت في انخفاض معدل البطالة .

4- النتائج ومناقشتها :

من خلال دراستنا التطبيقية لمختلف قطاعات الأساسية فان سياسة الدعم لعب دور مهم تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تقليل من تهرب المدرسي واستقرار الاجتماعي من ناحية الصحية، إلا انه لم يكن كافية خاصة في الملف الصحي بسبب مخصصات المالية الكبيرة للدعم حيث ارتفعت إلى 5 أضعاف ولم يصاحبه نفس التطور في التكفل الصحي ، أما فيما يخص دعم الأسعار بإضافة إلى عبئ مالي على ميزان التجاري وميزانية العامة يعاب عليه انه منحاز للأغنياء بدل من الفقراء وتعتبر سياسة شاملة غير مستهدفة للفقراء وأصحاب الدخل الضعيف لم يحقق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل، أما فيما يخص سياسة تحويلات الاجتماعية لم تستطع الحد من التضخم ورفع من القدرة الشرائية رغم تزايد مخصصات الميزانية في كل سنة إلا انه عرف تحسن في نصيب الاستثمارات في الدخل الخام للدولة من خلال زيادة الطلب العام الناتج عن تخفيض سعر البيع عن السعر الحقيقي وساهم في انخفاض نسبة البطالة.

5-الخلاصة:

سياسة المالية المتبعة في الجزائر تغلب عليها طابعها الاجتماعي بسبب حجم مخصصات سياسة الدعم الحكومي في الإنفاق العام، حيث بلغت نسبة التحويلات الاجتماعية ما بين 20% حتى 34% من ميزانية، وهذا من اجل تقليل المفروقات في المجتمع، ومن النتائج سالفه الذكر نستخلص أن سياسة الدعم الحكومي يعاب عنها افتقارها للعدالة الاجتماعية لأنها سياسة شاملة و منحازة للأغنياء و ليس الفقراء، و لم تستطع كبح حدة التضخم و مكلفة و تستنزف إيرادات كبيرة من ميزانية، من ايجابيات هذه السياسة مساهمتها في تنمية الاجتماعية وإعطاء أولوية في دعم التعليم و الصحة

اقتراحات والحلول:

ترشيد النفقات عن طريق إصلاح سياسة الدعم من دعم مباشر الغير النقدي والغير مباشر والشامل إلى دعم مباشر نقدي وموجه الفئة الهشة وذات الدخل الضعيف من اجل تخفيض مخصصاتها لرفع الضغط على صندوق ضبط الإيرادات أو تخصيص هذه الأموال في دعم استثمارات الإستراتيجية في مجال طاقة المتجددة والبديلة كطاقة الشمسية والفلاحة من اجل خفض فاتورة الاستيراد.

6- قائمة المراجع:

- Direction général de prévision et politique. (s.d.). *Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019*. Consulté le 09 28, 2020, sur Direction général de prévision et politique: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf
- Direction général de prévision et politique. (s.d.). *Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 - 2019*. Consulté le 09 28, 2020, sur Direction général de prévision et politique: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/fir/FRR2019.pdf>
- أبو بكر حنصال، و سعدية بن احمد. (2018). إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية و تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*، العدد 2018:07.
- احمد حافظ الطائي. (2014). سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض و القبول. *مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، العدد 2014،40.
- طارق محمد صفوت قابل. (2018). إصلاح دعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبي اندونيسيا و إيران). *اسكندرية: دار الفكر الجامعي*.

- عبد الرحمن راوية. (15 11 ,2018). *مال و أعمال*. تاريخ الاسترداد 02 10 ,2020، من الخبر: <https://www.elkhabar.com/press/article/146364>
- ممدوح عوض الخطيب. (2008). *اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. دراسات الاقتصادية السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، العدد14،2008.*
- وزارة السكن و التهيئة العمرانية. (بلا تاريخ). *الحصول على سكن*. تاريخ الاسترداد 28 09 ,2020، من وزارة السكن و التهيئة العمرانية: <http://www.mhuv.gov.dz/Pages/ArticleArabe.aspx?a=37>

المراجع باللغة الأجنبية :

- Abu Bakr Hansal and Saadia bin Ahmed. (2018). The government support strategy applied in Algeria from the perspective of effectiveness and socio-economic justice. *Journal of In-Depth Economic Studies*, Issue 2018.07.
- Hafiz Al-Taie Ahmed. (2014). Government support policies in Iraq between rejection and acceptance. *Iraqi economics journal*, issue 2014.40.
- Tarek Mohammed Safwat Met. (2018). *Petroleum material support reform (in light of lessons learned from the experiences of Indonesia and Iran)*. Alexandria: University Thought House.
- Abderrahmane Rawia. (15 11, 2018). *Money and business*. Recovery Date 02 10, 2020, from News: <https://www.elkhabar.com/press/article/146364>
- Mamdouh Awad al-Khatib. (2008). Government support has affected economic growth in Saudi Arabia. *Economic Studies Scientific Series of the Saudi Economic Society*, Issue 2008,14.
- The Ministry of Housing and Urban Development. (No date). *Get a residence*. Recovery date 28 09, 2020, from the Ministry of Housing: <http://www.mhuv.gov.dz/Pages/ArticleArabe.aspx?a=37>
- General Directorate of Forecasting and Policy. (s.d.). *Key indicators of the Algerian economy 2000– 2019*. Consulted on 09 28, 2020, on General Directorate of Forecasting and Policy: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

- General Directorate of Forecasting and Policy. (s.d.). Status of the Revenue Regulation Fund (FRR) 2000 – 2019. Consulted on 09 28, 2020, on General Directorate of Forecasting and Policy: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/fir/FRR2019.pdf>